

تقرير مدقق الحسابات المستقل محدد

إلى السادة أعضاء جمعية النهوض بالمجتمع المدني GLOCA بحلب المحترمين

الرأي:

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة أعضاء جمعية النهوض بالمجتمع المدني GLOCA بحلب والتي تشمل بيان حركة الحسابات عن الفترة المالية من 1-1-2025 إلى 31-7-2025 وبيانات الأنشطة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

برأينا إن البيانات المالية تم تنظيمها وفق المعايير الدولية والقوانين المحلية من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي أعضاء جمعية النهوض بالمجتمع المدني GLOCA بحلب كما في من 1-1-2025 إلى 31-7-2025 وأدائها المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي:

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، لقد تم شرح مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا، إننا مستقلون عن الجمعية وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للجمعية في سورية، نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافة ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية:

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية، تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، وإننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مسؤولية الإدارة عن إعداد البيانات المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ. عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كجمعية مستمرة والافصاح حيث ينطبق، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي.

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية:

إن غايتنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فرادي أو مُجمَع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والابضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك تقييم الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات الخارجي يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للجمعية ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

- تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية جمعية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها.

2025 7-31

المحاسب القانوني
محمد منير علبي
رخصة رقم 21/74



Mounir Olabi